

متطلبات تحسين مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

أ. شوقي جباري - جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي

الملخص :

لقد بذلت الجزائر جهودا لا يستهان بها في تهيئة المناخ الاستثماري من خلال إصدار جملة من القوانين وتقديم تحفيزات ضريبية مغرية، و تجديد الكثير من الهياكل القاعدية بما يتلاءم ومتطلبات المرحلة القادمة، ونظرا لجملة من العقبات التي تعاني الجزائر منها تم تصنيفها من طرف الهيئات الدولية في مراكز متأخرة على جميع المستويات، هذا ما جعل فكرة راسخة مفادها أن الجزائر من أكثر الدول مخاطرة في الاستثمار، فبيئتها طاردة وغير مستقرة.

الكلمات المفتاحية: المناخ الاستثماري، الاستثمار الأجنبي المباشر، بيئة الأعمال الدولية، مؤشر الحرية الاقتصادية، مؤشر المخاطر القطرية

Abstract:

As developing countries Algeria have made efforts to be reckoned with in creating an investment environment through the issuance of a number of laws and provide incentives tax alluring and renewal of a lot of structures basal to suit the requirements of the next stage, but classified by international bodies in the centers late at all levels, this is making it one of the countries in the investment risk.

Key words: investment environment, foreign direct investment, International business environment, the Index of Economic Freedom, the country risk index...

المقدمة :

لقد تغيرت وجهة نظر دول العالم النامي للاستثمار الأجنبي المباشر، حيث أصبحت مسألة استمالته من القضايا الضرورية والحاسمة وغير قابلة للنقاش، إذ اندفعت جلها في سياق محموم للبحث عن طرق وآليات لاجتذابه، فقد بات يشكل سوقا تنافسيا على نحو مطرد، لذا يتعين على الدول النامية العمل بجدية لتوفير الأرضية الخصبة للاستفادة منه في دفع عجلة التنمية، من خلال توفير الحوافز والمؤسسات والضمانات الفاعلة التي تؤدي إلى تحسين المناخ الاستثماري وتوفير عوامل لتوطينه، وإلا واجهت خطر خسارة إحدى مفاتيح النمو الاقتصادي.

والجزائر شأنها شأن الدول النامية، لم يتوقف سعيها الحثيث لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر خصوصا في ظل تزايد انفتاحها وتبنيها لفلسفة اقتصاد السوق واندماجها ضمن منظومة الاقتصاد العالمي، حيث بذلت جهودا لا يستهان بها في تهيئة المناخ الاستثماري من خلال إصدار جملة من القوانين المحفزة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر وتقديم تحفيزات ضريبية مغرية والعمل على تجديد وتشيين الكثير من الهياكل القاعدية بهدف تحديث وعصرنه البنى التحتية بما يتلاءم ومتطلبات المرحلة القادمة، إلا أن نصيبها

من تدفقاته لم يتزايد بالأخص خارج قطاع المحروقات، كنتيجة منطقية لجملة من العقبات التي جعلت الجزائر تصنف من طرف الهيئات الدولية في مراكز متأخرة على جميع المستويات، هذا ما جعل فكرة تسود لدى كافة المستثمرين الدوليين أن الجزائر من أكثر الدول مخاطرة في الاستثمار، فبيئتها طاردة وغير مستقرة على جميع الأصعدة.

في خضم هذا الواقع وبالنظر للإمكانات البشرية والمادية التي تزخر بها الجزائر والموقع الجيو إستراتيجي، لابد من إيجاد سياسات ناشطة توفر مناخ استثماري جذاب له القدرة على بعث الأمل والرفع من نصيبها في الاستثمار الأجنبي المباشر خاصة خارج قطاع المحروقات، علما تتخلص من الاقتصاد الريعي، وتؤسس اقتصاد جديد قوامه التنوع والانسجام والتكامل داخل مختلف القطاعات الاقتصادية.

أولاً: مقومات المناخ الملانم لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة

يختص هذا الجزء من البحث بعرض مفهوم المناخ الاستثماري، وكذا العوامل الواجب توفرها لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر والمكاسب التي يمكن جنيها للقطر المضيف من جراء تدفق هذا النوع من الاستثمارات.

1- أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر للقطر المضيف

وتجدر الإشارة أن أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر لا تتوقف عند كونه مصدرا لتمويل المشاريع، بل تتعدى إلى كونه إطارا يتم من خلاله نقل تكنولوجيا الإنتاج، والمهارات، والقدرة الابتكارية والأساليب التنظيمية والإدارية، بالإضافة إلى أنه يتيح فرصة الدخول لشبكات التسويق الدولية، ويمكن للشركات المحلية والاقتصاديات المستقبلية الاستفادة من منافع الاستثمار الأجنبي المباشر إذا كانت البيئة مواتية. إذ كلما عظمت روابط الإمداد، والتوزيع بين الشركات الفرعية الأجنبية والشركات المحلية، زادت قدرات الشركات المحلية على السيطرة على الآثار الجانبية غير المقصودة الناشئة عن وجود الشركات الأجنبية.¹

2- عوامل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر:

عموما يمكن حصر العوامل التي تستطيع الدولة المضيقة، أن توفرها لكي تصبح محطة ووجهة تستقطب المستثمرين الأجانب فيما يلي:

2-1. العوامل الأساسية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر: وتتقسم هذه العوامل بدورها إلى:

أ- توفر الاستقرار السياسي: يمثل توفر الاستقرار السياسي شرطا أساسيا وضروريا، بهدف ضمان ديناميكية سريعة ومستمرة لانسياب الاستثمارات الأجنبية، إذ يحفز الاستقرار السياسي المستثمر الأجنبي ويقلل من مخاوفه ويفتح له آفاقا رحبة أمام صناعة الأرباح. ومن بين أهم العوامل المؤثرة على المناخ السياسي يمكن ذكر ما يلي²:

- النمط السياسي المتبع من حيث كونه نظاما ديمقراطيا أو ديكتاتوريا؛

- رأي وموقف الأحزاب السياسية المحلية تجاه الشراكة الأجنبية؛

- درجة الوعي السياسي من حيث التعامل مع الشركات الأجنبية والمساهمة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ب- الاستقرار الاقتصادي: من الصعب الفصل بين الاستقرار الاقتصادي والسياسي فهما وجهان لعملة واحدة، حيث يتمثل الاستقرار الاقتصادي في تحقيق جملة من التوازنات الكلية، بهدف توفير الفرص الملائمة لنجاح الاستثمار، كما يرتبط الاستقرار الاقتصادي بدرجة وضوح السياسات الاقتصادية المنتهجة في القطر المضيف، وطبيعة السياسة النقدية ومدى كفاءة الجهاز المصرفي والمالي، والضمانات المرتبطة بإمكانية تحويل الأرباح واستغلالها، وكذلك استقلال التعريف الجمركية واعتدالها في ظل معدلات تضخم مقبولة، إذ يشكل التضخم عاملا حاسما في تشويه الحقائق الاقتصادية³.

ج- الإطار التشريعي والتنظيمي: إن عملية تفعيل الاستثمارات إجمالا تستلزم تهيئة الأطر القضائية والأنظمة التشريعية التي تمنح المستثمر حرية التملك للمشاريع، وعادة ما يستدعي تحقيق هذا المسعى وقتا طويلا، مما يوجب التزام سياسي حقيقي من قبل الدولة قصد إقرار هذه القوانين في زمن يعد قياسي وضمان أقل قدر من المعوقات الاستثمارية، ويشمل الإطار التشريعي والتنظيمي للاستثمار ما يلي⁴:

- وجود قانون موحد للاستثمار يتصف بالوضوح والاستقرار والشفافية،

- سهولة إجراءات الحصول على ترخيص الاستثمار والتعامل مع الجهات الرسمية،

- وجود نظام قضائي مستقل، يتمتع بالقدرة على تنفيذ القوانين والتعاقدات، وحل المنازعات الناشئة بين المستثمر والدولة المضيضة بالكفاءة العالية والنزاهة المطلوبة،

2-2. العوامل التكميلية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر:

أ- الرشوة و البيروقراطية والفساد الإداري: إن وجود الشفافية في المعاملات، وعدم وجود الرشوة، يعدان عنصرين هامين بالنسبة إلى الشركات المستثمرة والدول المضيفة، لذلك فانتشار هذا الوباء يؤدي إلى القضاء على التنافسية والمعاملة العادية، وبالتالي نفور المستثمر الأجنبي. كما تؤدي ظاهرة البيروقراطية إلى تعدد وطول الإجراءات الإدارية، مما لا يسمح بتفعيل السير الحسن للإجراءات الإدارية المرتبطة بالاستثمارات.

ب- حجم السوق و معدل نموه: إن حجم السوق المحلي وإمكانية النفاذ إليه، وكذلك القدرة الشرائية الخاصة بالسكان واحتمالات نمو تلك المتغيرات بل ونمو الاقتصاد ككل، كلها تشكل المعايير الرئيسة التي تستخدمها الشركات متعددة الجنسيات في تقدير مدى صلاحية البلد المضيف للاستثمار الأجنبي المباشر⁵. لأن الاستثمار الأجنبي المباشر يبحث عن الأسواق التي توفر له مزايا في مجال وفرة الحجم والنطاق، وكذلك فإن سيطرة المستثمر الأجنبي على الأسواق الجديدة تمكنه من زيادة قوته التنافسية،

فضلا على أن درجة نمو السوق وإمكانية الوصول من خلالها للأسواق الإقليمية الأخرى تشكل عنصر جذب للاستثمار الأجنبي المباشر.

ج- توافر الموارد البشرية المؤهلة: تستعمل الشركات العالمية تقنيات إنتاج عالية ومتطورة ذات قيمة مضافة عالية وبالتالي توفير عرض عمل منخفض التكلفة وبأهيل ضعيف لا يعتبر عنصرا جاذبا للاستثمار، وعليه يجب على الدول المستقطبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة التأثير على مستوى كفاءة المورد البشري من خلال رفع نسب التعليم، وزيادة الاهتمام بالتدريب المهني بالشكل الذي يؤدي إلى زيادة مهارة اليد العاملة.

د- نوعية الهياكل القاعدية: تتمثل هذه الهياكل القاعدية في الطرقات والجسور والموانئ والمطارات والاتصالات، ومن الواجب على القطر المضيف أن يعمل على توفير هياكل ذات جودة عالية، لأن تدفق السلع والخدمات والمعلومات مرهون بمدى صلاحية وتوفر هذه الهياكل القاعدية كما ونوعا، إذ تسهم هذه الهياكل في تقليل التكاليف الأولية للاستثمارات، وتضمن الانطلاق القوي والسريع للمشاريع الاستثمارية.⁶

هـ- توفر نسيج من المؤسسات المحلية الناجحة: يعتبر فتح الفرصة أمام الشركات العالمية للقيام بعمليات الاندماج والتملك التي تبلغ حوالي نصف حجم الاستثمار الأجنبي المباشر سنويا. كما أن خصوصية المؤسسات تجذب المزيد من المستثمرين الأجانب ومن مزايا تواجد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو قيامها بدور المورد للمؤسسات الكبيرة عن طريق عمليات الإسناد والمقاولات من الباطن التي تسمح بتخفيض التكاليف الثابتة للمؤسسات الكبرى.

و- الحوافز المالية والتمويلية: لقد شهدت فترة التسعينات من القرن الماضي تسابق محموم بين الكثير من الدول من أجل مراجعة أنظمتها المالية من أجل تحفيز الشركات المتعددة الجنسيات على الدخول للاستثمار فيها، ونظرا للنتائج الباهرة التي حققتها الدول التي عملت على تعديل نظامها المالي، فقد ازدادت أهمية الحوافز المالية والتمويلية كألية محفزة لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر بالأخص لدى الدول المتقدمة.⁷

ثانيا: تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

على الرغم من الجهود المبذولة من طرف الحكومة الجزائرية الرامية إلى تحسين مناخ الاستثمار وبيئة الأعمال، إلا أنها لا تزال تعاني من بيئة غير مؤهلة تأهيلا كافيا، لذا ندرج أهم المؤشرات المعتمدة من طرف أهم المؤسسات الدولية.

1- المؤشرات الكمية لمناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر:

سنعتمد في تقييمنا الكمي لمناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر على المؤشرات الأكثر استخداما .

1-1- المؤشر المركب لمكون السياسات الاقتصادية: لقد تم وضع هذا المؤشر من طرف المؤسسة العربية لضمان الاستثمار سنة 1996، و يشير إلى أن البيئة الاقتصادية المستقرة و المحفزة و الجاذبة للاستثمار هي تلك البيئة التي تتميز بعدم وجود عجز في الميزانية العامة يقابله عجز مقبول في ميزان المدفوعات و معدلات متدنية للتضخم و سعر الصرف غير مغالى فيه و بنية سياسية و مؤسسية مستقرة و شفافة يمكن التنبؤ بها لأغراض التخطيط المالي و التجاري و الاستثماري. تقع الخصائص الأولى ضمن السياسات الاقتصادية و تمثل محصلة و نتائج لسياسات تم إتباعها خلال فترات زمنية محددة و تشمل ثلاث مجموعات هي مجموعة السياسات المالية، مجموعة السياسات النقدية، و مجموعة سياسات المعاملات الخارجية. و الجدول الموالي يلخص وضع مناخ الاستثمار في الجزائر بالنسبة للمؤشرات الاقتصادية السالفة الذكر.

الجدول رقم (1): المؤشر المركب لمكونات السياسات الاقتصادية لمناخ الاستثمار

في الجزائر خلال الفترة (2009-2010)

لسنوات / البيان	2009	2010	التغير في المؤشر	درجة المؤشر
مؤشر سياسة التوازن الداخلي: عجز أو فائض الميزانية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	(6.8)	(2.7)	(4.10)	3
مؤشر سياسة التوازن الخارجي: عجز أو فائض الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	0.3	9.4	(9.40)	3
مؤشر السياسة النقدية: يتم التعبير عليه من خلال معدل التضخم	5.7	4.3	(1.40)	1

المصدر: تقرير مناخ الاستثمار في البلدان العربية، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، الكويت، 2010.

من خلال النتائج الواردة في الجدول السابق يمكننا حساب المؤشر المركب لمكون السياسات الاقتصادية للجزائر و الذي يساوي متوسط المؤشرات الثلاث السابقة أي: $[3/(1+3+3)] = 2.3$ ، وبالاستناد لهذا المؤشر يتأكد التحسن الكبير الذي يشهده مناخ الاستثمار في الجزائر خلال سنتي 2009 و 2010، ويرجع سبب هذا التحسن إلى الاستقرار والتطور الايجابي لجل المؤشرات الاقتصاد الكلي و استعادة التوازنات الاقتصادية الكلية خاصة في ظل تنامي عائدات النفط، فقد أصبحت الجزائر تعيش في بحبوحة مالية حقيقية كما هو موضح في الجدول رقم (02)

الجدول رقم (2) : تطور مؤشرات التوازن الداخلي و الخارجي للاقتصاد الجزائري

خلال الفترة 2008-2012

2012	2011	2010	2009	2008	البيان /السنوات
3.3	2.4	3.3	2.4	3.0	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي
1.3	0.2 -	2.7	6.8	11.40	مؤشر سياسة التوازن الداخلي (الفائض أو العجز في الميزانية كنسبة من PIB)
8.21	9.35	9.4	0.3	23.20	مؤشر سياسة التوازن الخارجي (الفائض أو العجز في الحساب الجاري كنسبة من PIB)
8.9	4.5	4.3	5.7	4.40	مؤشر السياسة النقدية (معدل التضخم)
3.63	4.4	5.45	5.41	8.58	رصيد الدين الخارجي (مليار دولار)
77.55	76.05	74.39	72.73	74.58	سعر صرف الدينار مقابل الدولار

المصدر: *Banque d'algérie, Rapport 2012 Evolution Economique et Monétaire en Algérie, Juillet 2013, pp: 23, 58, 65,69*

و من خلال الجدول السابق يتضح أن الجزائر نجحت إلى حد بعيد في تحقيق التوازنات الكلية للاقتصاد، فقد تم التحكم في معدلات التضخم، كما سجل كل من ميزان الحساب الجاري و كذا الميزانية العامة فائضا خلال السنوات الأخيرة، و عرف سعر صرف الدينار مقابل الدولار استقرارا نسبيا بالرغم من التذبذب الذي شهده الدولار في السنوات الأخيرة.

1-2- مؤشرات البنية التحتية والموارد البشرية: يعكس هذا المؤشر مدى توفر البنية التحتية الجيدة في مختلف المناطق الجغرافية للدولة و التي من شأنها تقليل المسافات بين المناطق التنموية المحلية من ناحية، و من ناحية أخرى إدماج و ربط الأسواق الوطنية بالأسواق العالمية بتكاليف منخفضة⁸، و يمكن ذكر مؤهلات أخرى تملكها الجزائر مثل: ⁹

-حجم السوق: إذ يؤثر حجم السوق المحلية على الإنتاجية من حيث أن كبر حجم السوق يتيح للمستثمرين العمل في بيئة تتميز بوفورات الحجم الأمر الذي يؤدي إلى تقليل التكاليف التشغيلية، و يتراوح عدد السكان في الجزائر نحو 37 مليون نسمة¹⁰ ما يجعل الاستهلاك كبير للمواد المصنعة ومواد التجهيز على سبيل المثال : قد بلغت نسبة الواردات سنة 2012 ما يقارب 46801 مليار دينار عرفت واردات الجزائر تراجعا بحوالي 1% مقارنة بعام 2011.

-البنية التحتية: تملك الجزائر بنية متطورة نسبيا تساعد على جلب الاستثمار منها شبكة من الطرق طولها حوالي 135000 كيلومتر، بالإضافة إلى 4600 كيلومتر من السكك الحديدية منها 200 محطة قطار مخصصة للعمليات التجارية. و يوجد بالجزائر حوالي 13 ميناء يقدم مختلف أنواع الخدمات ويمكنها استقبال جميع أنواع السلع، إلى جانب هذا يوجد 35 مطارا منها 13 مطار دولي؛

-**المحيط التقني:** تبلغ نسبة المتعلمين نحو 70% من السكان كما تحاول الجزائر مواكبة التطورات التكنولوجية في العالم من اتصالات حديثة ومعلوماتية مختلفة؛

-**بنية الاتصالات السلكية واللاسلكية:** بلغ الهاتف الثابت 3.7 مليون خط منها 30% لحساب الإدارات والتجارة والمصالح والمؤسسات، أما فيما يخص الهاتف المحمول فقد تطور سريعا مع مشاركة 03 متعاملين وليفصل إلى أكثر من 19.7 مليون مشترك؛

-**التزويد بخدمات الكهرباء والغاز:** بفضل إنتاج يتجاوز 7000 ميجاوات، أصبحت التغطية الكهربائية الفضائية تعادل نسبة 96% وهي نسبة شبيهة بتلك المسجلة في بلدان منظمة التعاون والتنمية الأوربية، كما يستفيد 1.7 مليون منزل من التزويد المباشر بالغاز.

2- المؤشرات النوعية لمناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر:

لأجل معرفة مكانة الجزائر و تقييم مناخ الاستثمار فيها ندرج أهم المؤشرات النوعية المعتمدة من طرف أهم المؤسسات الدولية المهتمة بمناخ الاستثمار.

2-1- مؤشر بيئة أداء الأعمال: يقيس مؤشر سهولة أداء الأعمال في قاعدة بيانات بيئة أداء الأعمال التي تصدر سنويا من البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية منذ عام 2004 مدى تأثير القوانين والإجراءات الحكومية على الأوضاع الاقتصادية، يتكون المؤشر من متوسط عشرة مؤشرات فرعية تكون مجملها قاعدة بيانات أداء الأعمال وتشمل تلك المؤشرات: بدء المشروع، التعامل مع التراخيص، توظيف العمال، تسجيل الملكية، الحصول على القروض حماية المستثمرين، دفع الضرائب، التجارة عبر الحدود تنفيذ العقود، وإغلاق المشروع و الجدول الآتي يوضح ترتيب الجزائر وفق مؤشر بيئة أداء الأعمال¹¹.

الجدول رقم (3): ترتيب الجزائر في مؤشر بيئة أداء الأعمال

الترتيب عربي	الترتيب عالميا		التغير في الترتيب	عدد الإصلاحات خلال العام
	2012	2013		
16	150	152	-2	1

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و انتمان الصادرات، بيئة أداء الأعمال في الدول العربية لعام 2013، أكتوبر - ديسمبر 2012، ص9، بتصرف.

و من خلال الجدول نلاحظ أن الجزائر تحتل المرتبة 152 عالميا في 2013 مقارنة بـ 150 خلال سنة 2012 (تراجعت بمرتبتين) والمرتبة 16 عربيا، وأصبحت تقبع في المراتب المتأخرة عالميا. كما يكشف الجدول الآتي ترتيب الجزائر في المؤشرات الفرعية العشرة المكونة لبيئة أداء الأعمال لعام 2013 على النحو التالي:

الجدول رقم (4): ترتيب الجزائر في المؤشرات الفرعية لمؤشر سهولة أداء الأعمال 2013.

المرتبة عالميا من بين 185 دولة				
بدء المشروع	استخراج تراخيص البناء	توصيل الكهرباء	تسجيل الممتلكات	الحصول على الائتمان
165	138	165	172	129
حماية المستثمر	دفع الضرائب	التجارة عبر الحدود	إنفاذ العقود	تسوية حالات الإعسار
	170	129	126	62

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، بيئة أداء الأعمال في الدول العربية 2013، مرجع سابق، بتصرف.

و يبين الجدول أن الجزائر حلت في مراتب متأخرة في المؤشرات الفرعية لبيئة أداء الأعمال إذ تراوحت مرتبتها ما بين المرتبة 172 عالميا والمرتبة 62 عالميا، هذا دليل على تميز البيئة بتعقيد إجراءات تأسيس المشروع، استخراج تراخيص البناء، توصيل الكهرباء، تسجيل الممتلكات... وإجمالا نلاحظ أن بيئة الأعمال في الجزائر لم تسجل تحسنا ملحوظا وهو ما تعكسه المعطيات السابقة لكن بالرغم من هذا تبقى بعض المؤشرات ايجابية لبلد مثل الجزائر حيث نجد أنها في مؤشري إغلاق الشركات وحماية الاستثمارات تعد مقبولة مقارنة بعدد الدول الموجودة.

2-2- مؤشر التنافسية العالمي: يصدر هذا المؤشر عن المنتدى الاقتصادي العالمي بالتعاون مع 122 مؤسسة عالمية و يعد أداة هامة في توجيه السياسات الاقتصادية و قرارات الاستثمار و تأثيرها على الأوضاع التنافسية العالمية و أداة لتفحص نقاط القوة و مواطن الضعف في بيئة أداء الأعمال¹²، و الجدول الآتي يوضح ترتيب الجزائر وفق هذا المؤشر:

الجدول رقم (5): ترتيب الجزائر وفق مؤشر التنافسية العالمي.

الرصيد	الترتيب عربيا	مؤشر الترتيب من بين 142 دولة		لتغير في الترتيب	
		2011-2010	2012-2011	1-	↓
3.96	10	86	87		

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، آفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية 2011، الكويت، 2012، ص18، بتصرف.

من خلال تحليل هذا الجدول نلاحظ أن الجزائر قد تراجعت بمركز واحد فقط إلى الترتيب 87 عالميا والمرتبة 10 عربيا برصيد 3.96 بعدما كانت تحتل المرتبة 86 من ضمن 133 دولة في تقرير 2010-2011، و هذا ما يفسر بأن مناخ الاستثمار في الجزائر غير مشجع على نمو الاستثمارات الخاصة المحلية

و الأجنبية. بالمقابل اعتبر التقرير الصادر عن منتدى الاقتصاد العالمي الذي يضم أكبر المختصين الاقتصاديين الدوليين وأهم صانعي القرار الاقتصادي العالمي أن الجزائر تصنف ضمن الاقتصاديات الأقل تنافسية، واعتمد التقرير على عدد من المؤشرات مثل وضعية المؤسسات والهيئات والمنشآت القاعدية والمؤشرات الاقتصادية الكلية فضلا عن وضعية القطاعات الصحية والتعليم، فعالية السوق، القدرات التكنولوجية، القدرة على تفعيل الأعمال والابتكار، مدى استقلالية القضاء وفعاليته في اتخاذ القرارات، حماية واحترام الملكية ومدى احترام الحكومات للأخلاق ومدى انتشار الرشوة، وبناء على هذه المؤشرات فقد جاءت الجزائر في المرتبة 83 عالميا من مجموع 133 دولة، ورغم تحسن المرتبة الجزائرية التي كانت في المرتبة 99 في تقرير العام المنصرم، فإن أغلب المؤشرات ظلت سلبية خاصة في مجال الرشوة واستقلالية القضاء ودعمت الجزائر بالخصوص في مجال مؤشرات الاقتصاد الكلي بالنظر للراحة المالية التي تتمتع بها، بينما ظلت وضعيتها في مجال الضغط الجبائي ووضعية البنوك سلبية أيضا¹³.

2-3-تقارير المخاطر القطرية: تقوم مؤشرات تقويم المخاطر القطرية على أساس بعض المحددات التي تؤثر في تدفق الاستثمارات الأجنبية، كالمخاطر الاقتصادية والمالية، الحرية الاقتصادية، مؤشرات المديونية، توافر التمويل..الخ، وهي تعتبر مؤشرات مركبة تعكس حالة المناخ الاستثماري للبلد، وكلما ارتفعت درجة المؤشر انخفضت درجة المخاطرة، وفي هذا المجال نقتصر على عرض أهمها كما يلي :

2-3-1-المؤشر المركب للمخاطر القطرية: يصدر المؤشر المركب للمخاطر القطرية شهريا عن مجموعة P.R.S من خلال الدليل الدولي للمخاطر القطرية (ICRG) International Country Risk Group منذ عام 1980، و ذلك لغرض قياس المخاطر المتعلقة بالاستثمار و يغطي المؤشر 140 دولة من بينها 18 دولة عربية. و يتكون المؤشر من ثلاث مؤشرات فرعية هي¹⁴: مؤشر تقييم المخاطر السياسية (يشكل 50 % من المؤشر المركب)، مؤشر تقييم المخاطر الاقتصادية (يشكل 25 % من المؤشر المركب)، مؤشر تقييم المخاطر المالية (يشكل 25 % من المؤشر المركب).و يقسم المؤشر الدول إلى خمس مجموعات حسب درجة المخاطرة، بحيث كلما ارتفعت درجة المؤشر انخفضت درجة المخاطرة.

وهذا يعني أن درجة المخاطرة تتخفض كلما ارتفع المؤشر في حين ترتفع درجة المخاطرة في حال انخفاضه. وحسب هذا المؤشر حصلت الجزائر في جوان 2012 على درجة مخاطرة منخفضة (من 70 إلى 79.9) باللون الأخضر (أنظر الجدول رقم 06)، محافظة بذلك على نفس تقييمها لسنة 2010 و بذلك احتلت المرتبة الثامنة متقدمة على تونس. وبالتالي فإن مناخ الاستثمار في الجزائر يتميز بدرجة مخاطرة تراوحت بين معتدلة ومنخفضة خلال هذه السنوات.

2-3-2-مؤشر وكالة دان برادستريت: يقيس هذا المؤشر المخاطر المرتبطة بعملية التبادل التجاري عبر الحدود، و يضم تقييما لـ 132 دولة من ضمنها الجزائر التي جاء تصنيفها في مارس 2012 في درجة

مخاطر معتدلة (باللون الاصفر). و بمقارنة المؤشر بين عامي 2010 و 2012 تبين أن الجزائر قد تراجعت في التصنيف بنهاية مارس 2012.

2-3-3- المؤشر اليوروموني: يصدر هذا المؤشر عن مجلة اليوروميني مرتين في السنة (مارس و سبتمبر)، و يقيس المؤشر قدرة البلد على الإيفاء بالتزاماته المالية، و يغطي 185 دولة، منها 20 دولة عربية و يتكون من تسعة عناصر هي : المخاطر السياسية، الأداء الاقتصادي، مؤشر المديونية، وضع الديون المتعثرة، التقويم الائتماني للقطر، توافر التمويل المصرفي طويل المدى، توافر التمويل قصير المدى، توافر الأسواق الرأسمالية، معدل الخصم عند التنازل. و يشير دليل المؤشر إلى أنه كلما ارتفع رصيد الدولة من النقاط كانت مخاطرها القطرية أقل.¹⁵ هذا وقد تم تصنيف الجزائر في أبريل 2012 بدرجة مخاطر معتدلة

2-3-4- مؤشر الكوفاس: والذي يصدر عن المؤسسة الفرنسية لضمان التجارة الخارجية منذ سنة 1996 و يقيس مخاطر قدرة الدول على السداد و يبرز مدى تأثير الالتزامات المالية للشركات بالاقتصاد المحلي و بالأوضاع السياسية والاقتصادية، ويستند هذا المؤشر على مؤشرات فرعية تستخدم في تقييم العوامل السياسية، مخاطر نقص العملة الصعبة، قدرة الدولة على الإيفاء بالتزاماتها المالية الخارجية، مخاطر انخفاض قيمة العملة المفاجئ الذي يعقب سحبيات رأسمالية ضخمة، مخاطر الأزمات النمطية في القطاع المصرفي، المخاطر الدورية و سلوك السداد في العمليات القصيرة المدى،¹⁶ و صنف المؤشر الجزائر في درجة الاستثمار A4 بما يعني أن سجل المدفوعات المتقطع قد يصبح أسوأ مع تدهور الأوضاع السياسية والاقتصادية ورغم ذلك فإن إمكانية عدم السداد تبقى مقبولة جدا. والجدول الموالي يوضح المؤشرات السابقة.

الجدول رقم (6): وضع الجزائر في تقارير المخاطر القطرية

المؤشر المركب للمخاطر القطرية			دان أند براد ستريت			مؤشر اليوروموني	الكوفاس		
دولة	دولة	تاريخ	دولة	دولة	تاريخ	دولة	دولة	دولة	تاريخ
140 دولة	140 دولة	2010-12	132 دولة	133 دولة	2010-12	180 دولة	165 دولة	157 دولة	2011-12
dec-10	juin-12		dec-10	mars-12		apr-12	janv-11	juin-12	
72.0	72.0	!	b5	c5	x	40.1	A4	A4	!

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية 2011، مرجع سبق ذكره، ص62، بتصرف.

2-4- مؤشر الحرية الاقتصادية: أصدر معهد Heritage Fondation الأمريكي بالتعاون مع صحيفة وول ستريت جورنال مؤشر الحرية الاقتصادية السنوي لعام 2013 والذي يقيس مدى التجانس بين السياسات المتبعة لدى الدول ومؤسساتها المختلفة الرامية إلى دعم الحرية الاقتصادية بمفهومها الواسع، حماية حقوق الملكية الخاصة للأصول وتوفير مجالات حرية الاختيار الاقتصادي للأفراد، وتعزيز روح المبادرة والإبداع، كما تعني غياب الإكراه القسري للحكومة في عمليات الإنتاج والتوزيع والاستهلاك للسلع

والخدمات من غير مستلزمات حماية المصلحة العامة، كما يسهم مؤشر الحرية الاقتصادية في إعطاء صورة عامة حول مناخ الاستثمار في البلد لكونه يأخذ بالاعتبار التطورات المتعلقة بالعوائق الإدارية والبيروقراطية، ووجود عوائق للتجارة ومدى سيادة القانون وقوانين العمالة، إذ ازدادت أهمية مؤشر الحرية الاقتصادية وتتبعه من قبل المستثمرين بالدرجة الأولى وكذلك أصحاب القرار والمسؤولين لجهة خلق انطباع إيجابي عن البلد ودعم عمليات الترويج للاستثمار لاستقطاب حصة متزايدة من الاستثمار الأجنبي المباشر. ويعتمد هذا المؤشر على عشرة عوامل¹⁷، وتمنح هذه المكونات أوزانا متساوية.

وجاءت الجزائر حسب هذا المؤشر لسنة 2012 في المركز 140 عالميا من بين 186 دولة والمركز ما قبل الأخير عربيا إذ وُصفت بأنها اقتصاديات تكاد تتعدم فيها الحرية¹⁸. وهذا بالاعتماد على عدد من العوامل على غرار حرية العمال، التحرر من الفساد، الحرية المالية، درجة تدخل الحكومة، حرية الأعمال، الحرية النقدية، حرية التجارة وحرية الاستثمار.

ثالثا: سبل تحسين مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

حتى يتم تأهيل مناخ الاستثمار الأجنبي في الجزائر فإنه ينبغي توافر جملة من المتطلبات و التي تشكل في جوهرها إحدى الشروط الضرورية لتعظيم الاستفادة من الاستثمار الأجنبي المباشر.

1- تحسين الإطار التشريعي و المؤسسي:

أن توفر الإطار التشريعي و المؤسسي الملائم من العوامل المهمة في تأهيل مناخ الاستثمار و اجتذابه، و لكي يكون الإطار التشريعي جاذبا لا بد من وجود قانون موحد للاستثمار خالي من الغموض و يتميز بالاستقرار و الشفافية، و أن يكفل هذا القانون حوافز و إعفاءات جمركية و ضريبية للمستثمر؛ حيث من شأن عدم استقرار التشريعات والقوانين المحدثة للاستثمار والمنظمة له، أن تثبط عزيمة المستثمرين وتشل المبادرات لديهم.

علاوة عما سبق، يجب أن تضمن الأطر التشريعية الحماية للمستثمر من المخاطر كالتأميم و المصادرة، من خلال ضمان الشفافية في وضع و تنفيذ السياسات و القوانين التي من شأنها تقليص حالة عدم اليقين و الخطر الذي يحيط بالقرار الاستثماري، والمساهمة بشكل فاعل في تقليص تكلفة المعاملات المرتبطة بالاستثمار وتشجيع الاتصال بين الإدارات العمومية و القطاع الخاص،¹⁹ كما تكفل لهم حرية تحويل الأرباح للخارج، فضلا على ضرورة وجود نظام قضائي يسمح بتنفيذ القوانين و التعاقدات، و حل النزاعات التي تنشأ بين المستثمر و السلطات العمومية بكفاءة عالية²⁰.

2- إصلاح و تحرير القطاع المالي:

يعتبر القطاع المالي الكفاء و السليم مكونا أساسيا في قابلية حساب رأس المال للتحويل، بالإضافة إلى تحسين أداء العاملين فيه، إذ كثيرا ما تتسبب البنوك، من خلال أداء العاملين فيها و القائمين عليها، في تقويت فرص الاستثمار على المستثمرين و توجيه قرارات استثماراتهم نحو مواقع أجنبية أخرى، حيث أن

الحصول على القروض والتمويلات الضرورية يمر عبر إجراءات بيروقراطية كثيرة التعقيد، تخضع لأساليب غير واضحة ينتابها كثير من التمييز وعلاقات المحسوبية والارتباط بمراكز النفوذ. وهو ما يدفع بالجزائر إلى اتخاذ عدة إجراءات لإصلاح وتقوية القطاع المالي بالأخص البورصة، حيث أن بقاء سوق الأوراق المالية على هذه الحال لن يساعد على تحسين مناخ الاستثمار ولا على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر²¹، الذي لن يتأتى إلا من خلال تنشيط بورصة الجزائر و تعديل قانون سوق الأوراق المالية و السماح بإنشاء أسواق موازية للأوراق المالية تتعامل في أدوات حقوق الملكية الخاصة بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم يصاحبها في ذلك متطلبات إدراج وإفصاح مالي أكثر تبسيطا²².

3- إرساء معالم الحوكمة لمحاربة الفساد:

تعاني الجزائر على غرار بقية الدول النامية من معضلة الفساد بل أكثر من ذلك فهي تصنف من بين الدول الأكثر فسادا في العالم من طرف العديد من الهيئات الدولية كمنظمة الشفافية الدولية رغم التدابير التي تم اتخاذها في السنوات الأخيرة للتقليل من حدة الظاهرة حيث يشير مؤشر إدراك الفساد الخاص بمنظمة الشفافية الدولية على سبيل المثال لا الحصر بأن الجزائر تحتل مراتب متأخرة، مما جعلها مصنفة ضمن الدول التي ينتشر فيها الفساد بصورة كبيرة كما تعبر عنه العلامات المحصل عليها خلال سنتي 2010 و 2009 ضمن مؤشر الشفافية العالمية، أين احتلت المرتبة 105 من أصل 178 بلد و 111 من أصل 180 دولة تضمنها المؤشر على التوالي بعلامة 2.9 و 2.8 وهو ما يعني تدهورها بتسع مراتب خلال سنة واحدة . ويرجع سبب الأداء الضعيف على هذا المؤشر من طرف العديد من الدول النامية عامة والجزائر خاصة و طبقا لهيئة الشفافية الدولية إلى عدة أسباب أهمها كثافة الإجراءات البيروقراطية، انتشار الرشوة في الإدارات العامة.

وتجدر الإشارة، أنه لا يجدي القضاء على الفساد إذا ما كانت النتيجة قيام حكومة جامدة وغير متجاوبة، وبدلا من ذلك ينبغي لاستراتيجيات مكافحة الفساد أن تسعى إلى تحسين كفاءة الحكومة وإنصافها وإلى تعزيز كفاءة القطاع الخاص. وقد بين الخبير لدى البنك الدولي (D.Kaufmann)²³ هذا التوجه.

4- تأهيل المورد البشري:

إذ يتعين على الجزائر أمام كل المعطيات التي يفرضها اقتصاد المعرفة أن تعمل على تأهيل العنصر البشري و تطوير قدراته من خلال تكوينه بالشكل الذي يسمح بتعزيز أداء الاقتصاد و استخدام تكنولوجيات الإعلام و التحكم في التقنيات الحديثة. و ذلك من خلال إعداد البرامج المتعلقة بتكوين و تدريب الموارد البشرية فضلا عن تقديم حوافز اجتماعية للأمينين الراغبين في التعلم، و تشجيع الترجمة و تطوير سياسات التعليم و ربط الجامعة بالتخصصات التي تتلاءم مع متطلبات سوق العمل²⁴.

5- توفير مجموعة متكاملة من الخدمات الاستشارية:

حيث أن تواجد المكاتب الاستشارية وهيئات البحوث والدراسات وبيوت الخبرة، يعد من المحفزات المهمة للاستثمار، من خلال تقديم المعلومات الدقيقة و الشاملة حول اقتصادياتها و قطاعاتها المختلفة اللازمة لاتخاذ القرارات الاستثمارية و متابعة المستثمرين من أجل التأكد من وصول المعلومات المطلوبة للمستثمر و التواصل معه وخاصة في حالة احتياجه لأية خدمات إضافية، والوقوف على الأسباب الحقيقية وراء انسحاب المستثمر والعدول عن فكرة تنفيذ المشروع بغرض تحسين الأداء و ضمان عدم تكرار ذلك مستقبلا؛ مع تكثيف الجهود الترويجية لفرص الاستثمار، و دفع الهيئات الاستثمارية فيها نحو المزيد من الجهود من أجل اعتماد التسويق الالكتروني، مع العمل على تطوير قاعدة بيانات فعلية تشمل فرص الاستثمار المتاحة و كذلك توزيع الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد بين القطاعات.²⁵

6- التخفيف من حدة الاقتصاد غير الرسمي

تعتبر الجزائر من بين أكثر الدول النامية التي تعاني من استفحال ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي؛ حيث تنامي حجم الاقتصاد غير الرسمي كنسبة من الناتج الوطني الخام من 19.50% خلال سنة 1988 إلى 34.20% في سنة 2006 وهي نسبة لا يستهان بها مقارنة بالدول النامية، ويرجع السبب في ذلك إلى التغيرات التي عرفها الاقتصاد الجزائري، لاسيما خلال فترة منتصف الثمانينات وما تحمل في طياتها من انخفاض مردودية الاقتصاد الوطني، وضرورة التخلص من النظام الاشتراكي والسير قدما نحو تطبيق الإصلاحات الاقتصادية بهدف تسريع وتيرة تبني نظام اقتصاد السوق.

7- توفير البنية التحتية و تطوير الهياكل القاعدية:

و يشتمل ذلك على المرافق التي تقدم مختلف أنواع الخدمات التي تؤمن عمل المستثمرين الأجانب بكفاءة، و تتمثل في: الهياكل المرتبطة بحركات و تدفق السلع و الخدمات و المعلومات و الأشخاص كشبكة الطرق الكبرى، المياه، الكهرباء، المواصلات السلكية و اللاسلكية، وسائل الاتصالات، المواقع الصناعية، و كذلك شبكة الخدمات كالبنوك، شركات التأمين، الفنادق، قاعات الاجتماعات، إضافة إلى هياكل الرفاهية الاجتماعية و التقدم التكنولوجي و الإنتاجي كالمستشفيات، مراكز الصحة، المدارس و المعاهد و الجامعات، مراكز السياحة، مراكز البحث و المخابر، و يساهم توفر الهياكل القاعدية في تقليل التكاليف الأولية للاستثمار مع الانطلاقة السريعة للمشاريع الاستثمارية (ربح الوقت)، فعدم توافر الهياكل قد يؤدي إلى عدم إقبال المستثمرين، و في حال إقبالهم قد يكون المشروع معرضا للفشل.²⁶

8- معالجة مشكلة العقار الصناعي :

يعتبر العقار الصناعي من أهم الشروط لتحقيق الإستثمار الوطني و الأجنبي، إلا أنه من الصعب الحصول عليه نظرا لقلّة الأراضي و تكلفتها و المضاربة عليها، كما توجد إشكالية غياب عقود الملكية لدى المستفيدين من الأراضي الصناعية بالإضافة إلى مشاكل أخرى تتمثل فيما يلي:²⁷

- طول مدة رد الهيئات المكلفة بتخصيص العقار الصناعي و التي تفوق السنة .

- ثقل الإجراءات و تقديم نفس الملفات أمام هيئات ترقية الإستثمار ، و هيئات تخصيص العقار و مرة أخرى أمام مسيري العقار .
 - تخصيص الأراضي بتكاليف باهظة تشمل تكاليف التهيئة دون خضوع هذه الأراضي لأية تهيئة ، أو في مناطق وهمية لعدم إنشائها بعد ، نظرا لوجود نزاع حول ملكيتها .
 - عدم توافق طبيعة الأراضي الصناعية المخصصة و نوع النشاط .
 - ومن أجل معالجة ملف العقار الصناعي يتوجب العمل على تسوية جميع العقارات المملوكة للخواص، من خلال تخفيض تكلفة التسوية، ثم إحصاء الجيوب العقارية المملوكة للدولة وتسجيلها لمنع مافيا العقار من الاستيلاء عليها.
- الخاتمة :**

منذ عزم الدولة الجزائرية على ترك النظام الاشتراكي وتبني فلسفة اقتصاد السوق الحر ترسخ لدى القيادة السياسية والاقتصادية، ضرورة فتح الأبواب لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر حتى يسهم في تدعيم التنمية الاقتصادية و الاندماج في الاقتصاد العالمي، حيث عملت الدولة على منح عدة حوافز وتسهيلات وضمانات عبر مختلف قوانين الاستثمار، إلا أن حصة الجزائر من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تبقى ضعيفة ومعظمها متعلق بقطاع المحروقات. ويرجع ذلك إلى وجود عدة معوقات من أهمها مشكلة التمويل والتسهيلات الائتمانية، وتعمق البيروقراطية والرشوة وتفشي أنشطة السوق غير الرسمي وعدم الاستقرار السياسي ومشكلة العقار الصناعي.

وعلى العموم يتأكد لنا بعد تحليل المكونات الأساسية والمؤسسية سلبية أغلب المؤشرات الخاصة بمناخ الاستثمار في الجزائر، وبالنظر لهذه المعطيات نرى ضرورة القيام بتشخيص دقيق لعناصر البيئة الاستثمارية في الجزائر للوقوف على الأسباب الفعلية المعيقة لأنشطة المستثمرين الوطنيين والأجانب، فضلا على بذل المزيد من الجهود قصد تذليل تلك العقبات وانتهاج إستراتيجية اقتصادية شاملة من شأنها تحسين مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

وفي الختام توصي الدراسة بضرورة تحسين مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر من خلال:

- إنشاء بنك معلومات متطور في خدمة المؤسسات الراغبة في الاستثمار بالجزائر يكون بمثابة قاعدة معطيات تزودها بالفرص المتاحة، حيث تشكو الجزائر من ضعف القاعدة المعلوماتية و قصور واضح في توافر الإحصاءات الدقيقة والشاملة، والمعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات الاستثمارية وفي مواعيدها المناسبة، وبالتالي تقويت الفرص المواتية لقبول الاستثمارات؛
- العمل على معالجة ملف العقار الصناعي بتسوية جميع العقارات المملوكة للخواص و تشجيع ذلك بتخفيض تكلفة التسوية، ثم إحصاء الجيوب العقارية المملوكة للدولة و تسجيلها لمنع مافيا العقار من الاستيلاء عليها؛

- السماح للاستثمارات التي تستخدم تكنولوجيا متقدمة بتملك المشروع بنسبة 100% في حالة قيامها بتصدير أكثر من 80% إلى الخارج مع منح إعفاءات أكثر جاذبية للمستثمرين الذين يقومون بتنمية المناطق النائية؛
 - توفير قاعدة بيانات فعلية شاملة متاحة في مواقع الانترنت و بعدة لغات، تشمل التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر و دليل للاستثمار في الجزائر مرفق بخريطة تبين فيها بالتفصيل مواقع توزع الثروات الباطنية وكذا شبكة الطرق البرية و سكك الحديد و مدى قرب أو بعد مصادر المياه و الكهرباء و الغاز من مواقع الاستثمار، مع ضرورة التحديث الدوري لقاعدة المعطيات الاقتصادية؛
 - ضرورة وضع استراتيجيات انتقائية تستهدف جذب أنواع معينة من الاستثمارات تتلاءم مع وضعية التنمية السائدة، وتتميز بمرونة عالية في نقل التكنولوجيا و المعارف الإدارية و التنظيمية؛
 - تنمية مهارات الترويج لفرص الاستثمار بالرفع من كفاءة و فعالية الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار مع تكثيف جهود التعاون مع المنظمات الدولية و الإقليمية ذات الصلة التي لها دور في عمليات الترويج للمشروعات مثل الوكالة الدولية لضمان الاستثمار، و المؤسسة العربية لضمان الاستثمار.
- المراجع والإحالات:**

¹ عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2003، ص: 423-426.

² محمد قودري، أثر المشروعات المشتركة في تحسين مستوى الأداء الاقتصادي، الملتقى الدولي حول تأهيل المؤسسة الاقتصادية وتعميم مكاسب الاندماج في الحركة الاقتصادية العالمية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2001، ص7.

³ عبد المجيد قدي، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمناخ الاستثماري، الملتقى الوطني الأول حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية، جامعة عمار ثلجي، الأغواط، 8-9 أبريل 2002، ص ص145-146.

⁴ أمير حسب الله محمد، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية، الدار الجامعية، القاهرة، 2004-2005، ص 37.

⁵ مركز المشروعات الدولية الخاصة، الاستثمار الأجنبي المباشر، طبعة منقحة، واشنطن، 2005، ص ص 25-26.

⁶ عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص147.

⁷ سمرد كوكب الجميل، الاتجاهات الحديثة في مالية الأعمال الدولية، الطبعة الأولى، دار حامد للنشر والتوزيع، 2000، ص176.

⁸ الحبيب زواوي، سعر الصرف و مؤشرات قياس التنافسية- حالة الجزائر، الملتقى الدولي الرابع حول المنافسة و الاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية، جامعة الشلف، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، يومي 9 و 10 نوفمبر 2010، ص7.

⁹ KPMG, Guide Investir en Algérie, édition 2012, p22.

- ¹⁰ الديوان الوطني للإحصائيات في الجزائر (ONS)، 1 جانفي 2012.
- ¹¹ عمر يحيياوي، دور المناخ الاستثماري في الدول العربية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر : دراسة حالة الجزائر (2002-2010)، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة بسكرة، 2012/2013، ص 21.
- ¹² عبد الرزاق مولاي لخضر و شعيب بونوة، دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية بالدول النامية: دراسة حالة الجزائر، مجلة الباحث، دورية علمية محكمة تصدر عن كلية الحقوق و العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، العدد السابع، 2009-2010، ص 145.
- ¹³ الحبيب زواوي، مرجع سابق، ص 10.
- ¹⁴ الشريف ربحان و لمياء هوام، دور مناخ الاستثمار في دعم و ترقية تنافسية الاقتصاد الوطني الجزائري، دراسة تحليلية تقييمية، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 32، المجلد 8، نيسان 2013، ص 39.
- ¹⁵ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية، الكويت، 2001، ص 126.
- ¹⁶ عمر يحيياوي، مرجع سابق، ص 16-17.
- ¹⁷ الشريف ربحان و لمياء هوام، مرجع سابق، ص 41.
- ¹⁸ <http://www.heritage.org/index>
- ¹⁹ ناجي بن حسين، دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر، المؤتمر الدولي الثالث حول الاستثمارات الأجنبية و إدارة المعرفة، جامعة الكويت، يومي 16 و 17 ديسمبر 2008، ص ص 16-17.
- ²⁰ فاطمة رحال، أثر تحرير حركة رؤوس الأموال على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر : حالة الجزائر (2000-2010)، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة بسكرة، 2011/2012، ص 105.
- ²¹ فاطمة رحال، مرجع سابق، ص ص: 153-155.
- ²² عمر يحيياوي، مرجع سابق، ص 244.
- ²³ Daniel Kaufmann, « 10 idées reçues sur la gouvernance et la corruption », in : Finances et développement, FMI, septembre 2005, pp 41-43
- ²⁴ الشريف ربحان و لمياء هوام، مرجع سابق، ص ص 47-48.
- ²⁵ فاطمة رحال، مرجع سابق، ص 248.
- ²⁶ مفتاح صالح و بن يسمينة دلال، مرجع سابق، ص ص 125-126.
- ²⁷ و صاف سعيدي محمد قويدري، واقع مناخ الاستثمار في الجزائر : بين الحوافز والعوائق، مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، العدد 8، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2008، ص 46.